ان يكون المعلول موجوداً بالفعل كالصورة للكوز واما العلة الفاعلية فهو التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهي التي لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز في العلة الفاعلية متى كانت بسيطة استحال ان يصدر عنه اكثر من الواحد لان ما يصدر عنها اثران فهو مركب لان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث يصدر عنه ذاك فمجموع هذين المعنيين او احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كان خارجين كان مصدراً لهما فكونه مصدراً لهما غير كونه مصدراً لذلك فيتسلسل لا محالة الى ما يوجب التركيب والكثرة في الذات ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة اعني وجود جملة الامور المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن واجب الوجود فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو باطل والا لما وجد او ممكن الوجود فيحتاج الى مرجح لخروجه من القوة الى الفعل فلا يكون جملة امور المعتبرة في وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف فثبت ان المعلول يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبا لغيره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا يجب لها الوجود ولا العدم وهذا كون الشيء موجوداً لا ينافي تاثير العلة فيه لان الشيء اذا كان معدوماً توجد فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجوده في حالة العدم او في حالة الوجود او في الحالتين لا جايز ان يفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم هف فاذا يفيد وجوده حالة عدم الوجود فيكون الشيء موجوداً لا ينافي كونه معلولاً **فصل** في الجوهر والعرض كل موجود فاما ان يكون مختصا بشيء سارٍ فيه او لا يكون فان كان الواقع هو القسم الاول يسمى الساري حالاً والمسري فيه محلاً ولا بد وان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا امتنع ذكر الحلول فلا يخ اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى هيولى المحل والحال صورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعاً والحال عرضا واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجد في الاعيان كانت لا في الموضوع لا يخرج عنه واجب الوجود اذ ليس وراء الوجود فاما العرض فهو الموجود في الموضوع والجوهر ان كان محلاً فهيولى وان كان حالاً فهو الصورة وان لم يكن حالا ولا محلاً فان كان مركبا فهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلق باجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا لهذه الاجسام اذ لو كان جنساً لكان ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة فلا يكون مركبة والا لزم انقسام الماهية البسيطة الحالة فيها هف

والعاقل العرض فتسعة الكم والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته فينقسم الى منفصل كالعدد والى متصل قار الذات وهو الزمان

كا

كالخط والسطح والثخين والى متصل غير قار الذات وهو الزمان واما الكيف فهو هيئة في الشيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة وينقسم الى كيفيات محسوسة كرائحة كحلاوة العسل وحلوحة ماء البحر وغيره وكحمرة الخجل وصفرة الوجل والى كيفيات نفسانية حالات كالكتابة في ابتداء الكتابة وملكات كالكتابة بعد الرسوخ غير ذلك والى كيفيات استعدادية نحو الدفع كالصلابة او نحو الانفعال كاللين والى كيفيات مختصة بالكميات. واما متى فهو حالة يحصل للشيء له بسبب حصوله في الزمان واما الاين فهو حالة يحصل للشيء بسبب حصوله في المكان واما الاضافة فهي حالة بنسبة متكررة كالابوة والبنوة واما الملك فهو حالة يحصل للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثيره في غيره كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثره عن غيره كالمسخن ما دام يتسخن

الفن الثاني في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على **فصول** فصل في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان لم يكن في الموجود موجود واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات باسرها يكون جملة مركبة من احاد كل احد منها ممكناً لذاته يحتاج الى علة خارجة والعلم الثاني بديهي والاول عن مجموع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود على تقدير عدمه هف **فصل** في ان وجود الواجب نفس حقيقته لان وجوده لو كان زائداً على حقيقته عارضا لها لكان الوجود من حيث هو هو مفتقر الى الغير فيكون ممكنا لذاته ولا بد له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون موجوداً قبل الوجود لان العلة الموجبة للشيء يجب تقدمها على المعلول بالوجود فيكون الشيء موجوداً قبل نفسه هف وان كان غير تلك الماهية يجب ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير **فصل** في ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائداً على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يجب وجودها استحال ان يوجد المعلول وذلك الواجب هو الوجوب بالذات فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه هف واما الثاني فلان تعينه لو كان زائداً على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يكن معينة لا يوجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه وهذا محال **فصل** في توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين

بالكميات كالمثلثية والمربعية للسطح والزوجية والفردية للعدد واما الاين

جامعة الرياض ... قسم المخطوطات

Copyright © King Saud University